سياسيات تحت القصف الرقمي

تجربة المرشحات في التصدي للعنف الإلكتروني خلال الانتخابات النيابية الأردنية 2024

يونيو
2025

مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

مؤسسة سيكديف

IDRC · CRDI
Canada

secdev. foundation

Karak Castle Center for Consultations & Training
مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

عرفان وتقدير

تتشارك مؤسسة SecDev في تأليف هذا التقرير مع مركز قلعة الكرك. ويستند هذا التقرير جزئيًا إلى بيانات جُمعت ضمن مبادرة بحثية أوسع قادها المركز، في إطار مشروع ممول من صندوق كندا للمبادرات المحلية، يهدف إلى رصد تجربة المرشحات في الانتخابات البرلمانية الأردنية لعام 2024.

تتقدّم المؤسسة بجزيل الشكر لمركز قلعة الكرك على تعاونه، وتثمّن الطابع التكميلي لأعمالنا المشتركة .كما يتضمن هذا التقرير نتائج أصلية خاصة بالعنف الرقمي الذي واجهته المرشحات خلال انتخابات 2024، ضمن مشروع ممول من مركز البحوث للتنمية الدولية.

. الملكية الفكرية

© مؤسسة سيكديف 2025

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي. تسمح لكم هذه الرخصة بتوزيع المادة وتكييفها ولكنها تتطلب منكم نسب الفضل لمنشأها. للاطلاع على نسخة من هذه الرخصة، يرجى زيارة الرابط:

creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar

مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

تأسس مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب في عام 2017، وهو منظمة تقودها نساء وتتخذ من الكرك وعمان مقرًا لها، وتكرّس جهودها لتمكين النساء والشباب في جميع أنحاء الأردن. يركّز المركز بشكل خاص على التمكين السياسي والاقتصادي والقانوني، ويعزز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة الجندرية من خلال برامج تُعنى بالمشاركة الانتخابية، والإصلاح التشريعي، والعنف الرقمي. كما يدير المركز مرصد العنف الانتخابي ضد النساء، وهو آلية وطنية للرصد أُطلقت في عام 2022 لتوثيق الانتهاكات الانتخابية التي تستهدف النساء ومكافحتها.

المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC)

كجزء من جهود الشؤون الخارجية والتنمية في كندا، يدعم المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC) ويمول البحث والابتكار داخل المناطق النامية وإلى جانبها لدفع التغيير العالمي. يستثمر المركز في الأبحاث عالية الجودة في البلدان النامية، ويشارك المعرفة مع الباحثين وصانعي السياسات لزيادة استيعابها واستخدامها، ويحشد التحالفات العالمية لبناء عالم أكثر استدامة وشمولاً.

مؤسسة سيكديف (SecDev Foundation)

مؤسسة سيكديف (SecDev) هي منظمة غير حكومية مقرها كندا تعمل على مستوى العالم لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات السكانية الضعيفة. تعمل المؤسسة في أغلب الأحيان مع النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر، وتساعد الأشخاص على حماية أنفسهم من عالم متطور من الأضرار الرقمية. وفي نهاية المطاف، يساعد ذلك الناس على بناء قدراتهم الخاصة لجعل الحياة أفضل لأنفسهم ولمجتمعاتهم.

المحتويات

المقدمة: على طريق انتخابات 2026، دروس مستفادة من 2024 4

النطاق والمنهجية 4

النتائج الرئيسية من تحليل النتائج 6

شكل وماهية الإساءة عبر الإنترنت 7

تصنيف العنف السياسي والنوعي ضد المرشحات..... 8

من يقف وراء العنف الرقمي – ومتى يكون؟ 12

آلة العنف الرقمي: متى بلغت الذروة؟ 13

الصورة الأوسع: العنف الرقمي كأداة سياسية 13

أثر العنف وشهادات المرشحات 14

العوامل البنيوية وراء العنف الرقمي..... 15

الخلاصة والتوصيات: من لرصد إلى الوقاية 16

المقدمة: على طريق انتخابات 2026، دروس مستفادة من 2024

بينما يستعد الأردن لانتخابات المجالس المحلية المتوقعة في منتصف عام 2026، تبرز تجربة المرشحات في الانتخابات البرلمانية لعام 2024 كقصة تحذيرية. فقد شابت وعود المشاركة السياسية المتكافئة للنساء موجة من الإساءة عبر الإنترنت، والمعلومات المضللة، وحملات التشهير المنسقة التي استهدفت المرشحات. ورغم أن الإصلاحات الانتخابية أسهمت في فتح المزيد من المقاعد وتعزيز التمثيل، إلا أن الفضاء الرقمي تحوّل إلى ساحة معركة تُقوَّض فيها مكانة النساء لا من خلال صناديق الاقتراع، بل عبر التعليقات واسعة الانتشار والهجمات المُنظمة.

يقدّم هذا التقرير تحقيقًا شاملًا في أنماط ومصادر وآثار العنف الرقمي الذي تعرّضت له النساء اللواتي خضن الانتخابات البرلمانية لعام 2024. واستنادًا إلى مقابلات مع 167 مرشحة، وتحليل لأكثر من 141,000 تعليق على فيسبوك، ورصد ميداني، لا يكتفي التقرير بتوثيق هذا العنف، بل يقدّم أيضًا استراتيجيات قابلة للتنفيذ للوقاية منه مع اقتراب انتخابات 2026.

النطاق والمنهجية

في انتخابات مجلس النواب لعام 2024، بلغ إجمالي عدد المرشحين والمرشحات على القوائم المحلية 954 مرشحاً ومرشحة، من بينهم 195 مرشحة، 170 منهن ترشحن للمقاعد المخصصة للنساء، وكذلك 759 مرشحاً من الذكور. توزعت هذه الترشحات على 174 قائمة محلية وكذلك 25 قائمة للدائرة العامة. أما على مستوى الدائرة العامة، فقد شملت القوائم 686 مرشحاً ومرشحة، بينهم 499 مرشحاً من الذكور وكذلك 187 مرشحة من الإناث. يسلط هذا التوزيع الضوء على استمرار اختلال التوازن بين الجنسين في المشاركة الانتخابية.

وقد تفاوت توزيع المرشحات بشكل كبير عبر الدوائر الانتخابية. ومن أبرز الملاحظات:

- **أدنى تمثيل نسائي:** محافظة الزرقاء سجلت أقل نسبة ترشح نسائي بلغت 12.24%.
- **أعلى تمثيل نسائي:** محافظة العقبة سجلت أعلى نسبة بـ 34.78%.
- **التمثيل في الدوائر العامة:** شكّلت المرشحات نسبة 27.26% من إجمالي المرشحين في الدوائر العامة.

بعض القوائم ضمّت مرشحات إناث فقط، وهي: قائمة "الاتفاق" في محافظة عجلون (ثلاث مرشحات)، وقائمة "نشمِيّات البلقاء" في محافظة البلقاء (سبع مرشحات)، وقائمة "الهمة" في محافظة الطفيلة (مرشحة واحدة).

ومن الجدير بالذكر أن 152 قائمة، أي ما نسبته 88.37% من إجمالي القوائم، ضمّت مرشحة واحدة فقط في كل منها.

عملت الدراسة من خلال فريق بحثي ميداني مكوّن من 18 شخصًا موزعين على 17 دائرة انتخابية. وقد تمت مراقبة صفحات فيسبوك الخاصة بـ 167 مرشحة في الفترة الممتدة من 1 أغسطس إلى 12 سبتمبر 2024. كانت 55% من المرشحات منتميات إلى أحزاب سياسية، بينما خاضت 71% منهن الانتخابات لأول مرة. وقد برز فيسبوك كأكثر المنصات استخدامًا، حيث اعتمدت عليه 68.33% من المرشحات، في حين لم تستخدم 0.83% أي وسيلة تواصل اجتماعي في حملاتهن.

راقب التقرير صفحات المرشحات على وسائل التواصل الاجتماعي، محللًا أكثر من 3,427 منشورًا و141,934 تعليقًا لتقييم طبيعة التفاعل مع حملاتهن والتحديات الرقمية الخاصة التي واجهنها.

النتائج الرئيسية من تحليل النتائج

فيما يخص تفاعل الناخبين مع الحملات الرقمية للمرشحات خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2024، أفادت 24.91% من المرشحات بأن مستوى التفاعل كان ممتازًا، في حين أبلغت 35.39% بأن التفاعل كان ضعيفًا أو ضعيفًا جدًا.

يُلخّص هذا البيانات في الرسم البياني أدناه.

كيف تقيمين تفاعل الناخبين والناخبات مع حملتك الإلكترونية؟

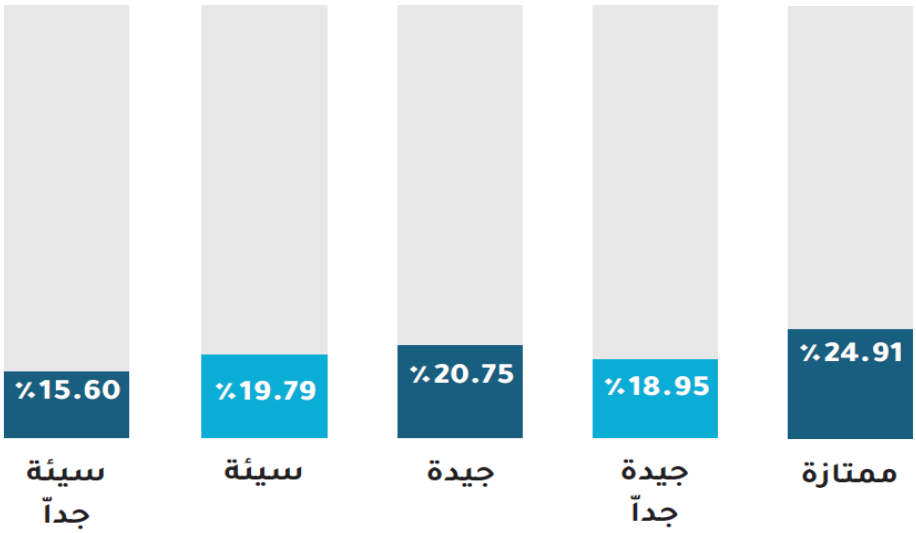

شكل وماهية الإساءة عبر الإنترنت

برزت وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة رئيسية للعنف الانتخابي ضد النساء. فقد تعرضت المرشحات لحملات تشهير منظمة شملت نشر شائعات كاذبة، وتنمر مباشر بشأن مظهرهن، أو هجمات على خلفيتهن الاجتماعية. ولم تتمكن سوى قلة منهن من الرد بشكل فعّال على هذه التفاعلات السلبية، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى التدريب على كيفية مواجهة التحرش الرقمي.

من بين التعليقات المراقبة على حسابات فيسبوك، كان هناك 39,958 تعليقًا مسيئًا، أي ما يعادل تقريبًا 28.15% من مجموع التفاعلات على صفحات المرشحات. شملت هذه التعليقات التنمر على أساس الشكل، والتشكيك في الكفاءات، والنقد اللاذع المرتبط بالخلفيات الاجتماعية أو السياسية. وقد أثرت هذه الهجمات سلبًا على الحملات الانتخابية للمرشحات. واشتملت الإساءات على تعليقات تهدف إلى إذلال المرشحات من خلال التقليل من قدراتهن، والحكم عليهن بناءً على النوع الاجتماعي، أو الشكل، أو الانتماء السياسي.

في المقابل، تم تسجيل 1,648 ردًا على هذه التعليقات (أي ما نسبته 4.12% من مجمل التعليقات)، كتبها إما مسؤولو الصفحات أو المتابعون، وغالبًا ما تميزت بالإيجابية ومحاولة تهدئة الخطاب السلبي.

جاءت الإساءات الرقمية بعدة أشكال، من بينها:

- **إهانات قائمة على النوع الاجتماعي:** "هي مجرد كوتا"، "مكانها في البيت".
- **تشهير أخلاقي:** "اتهامات تطعن في شرف ونوايا النساء.
- **سخرية وتحقير:** تعليقات تستهدف الشكل، أو اللباس، أو نبرة الصوت.
- **معلومات مضللة:** ادعاءات كاذبة عن فساد أو أجندات خارجية.
- **تنمر إلكتروني:** حملات تحرش منسقة، انتحال شخصية، ومضايقات متكررة.

لم يكن هذا العنف موزعًا بالتساوي. فقد واجهت المرشحات ضمن القوائم النسائية أو الإصلاحية مثل "نشميات البلقاء" معدلات إساءة أعلى من غيرها، مع ذروات خلال المناظرات أو الإعلانات المهمة.

وتعرضت عدة مرشحات لحملات رقمية هدفت إلى تشويه سمعتهن، بما في ذلك إنشاء حسابات وهمية على وسائل التواصل ونشر شائعات مسيئة. إحدى المرشحات من الزرقاء أفادت بأن شخصًا ما انتحل شخصيتها عبر وسائل التواصل لتنظيم فعاليات باسمها. مرشحة أخرى من المفرق تعرضت لتنمر إلكتروني من منافسين سياسيين، مما زاد من الضغوط على حملتها.

العنف الرقمي، بما في ذلك التشهير الإلكتروني، يُعد شكلًا خطيرًا من أشكال العنف الانتخابي، إذ يمكنه أن يدمّر سمعة المرشحة ويعيق قدرتها على التواصل بفعالية مع الناخبين.

تصنيف العنف السياسي والنوعي ضد المرشحات

يُظهر هذا التصنيف الأشكال المتقاطعة للعنف الذي تتعرض له النساء المرشحات في العملية الانتخابية. هذه الأفعال ليست معزولة، بل تعزز التسلسل الهرمي القائم على النوع الاجتماعي، وتنظّم مشاركة النساء في السياسة، وتدعم السيطرة الأبوية. ويساعد تصنيف هذه التجارب على فهم الحواجز التي تواجهها النساء والعمل نحو أنظمة سياسية أكثر عدالة.

1. التحرش اللفظي والتنميط الجندري

التصنيف: إساءة لفظية جنسية / فرض أدوار النوع الاجتماعي

تسعى التعليقات الجنسية الصريحة والهجمات اللفظية إلى تقويض وجود النساء في الحياة السياسية من خلال استحضار الأعراف الأبوية المتعلقة بالأنوثة والدور المنزلي.

أمثلة:

- "ارجعي على بيتك، صوت المرأة عورة".
- "الحق على اللي بياريج ويمشي معك.. بنات الرجال مكانهن بيوت الرجال"[1]
- "فالكن المطبخ" "أقعدن يا بنات"[2]

العواقب: يجعل الإقصاء أمراً مألوف، ويثني النساء عن المشاركة، ويعزز الصور النمطية الجندرية.

2. نزع الشرعية والعنف المبطن

التصنيف: التشكيك في الشرعية / الاكتفاء بالتمثيل الشكلي أو السطحي

يُصوَّر ترشح النساء على أنه غير جاد أو صوري فقط لتلبية متطلبات الكوتا.

أمثلة:

- وصفهن بـ"كمالة عدد" لتحقيق شروط انتخابية.
- السخرية من القوائم النسائية على أنها فاشلة مسبقًا. "متفضيات والله. انداري"

العواقب: تقويض الثقة العامة، تقليل فرص الفوز، وتثبيط الانخراط السياسي طويل الأمد.

3. الرقابة على المظهر الخارجي والتجسيد الإيحائي

التصنيف: محاسبة على المظهر بناء على قيم أبوية

يتم التركيز على مظهر النساء أو طريقة لباسهن كوسيلة للتشهير بهن أو تقويض مصداقيتهن، سواء من خلال أحكام أخلاقية أو عبر التجسيد الإيحائي، وغالبًا ما يتم ذلك بالاستناد إلى معايير ثقافية أو دينية.

أمثلة:

- انتقاد الملابس بأنها "غير لائقة" أو "غير محتشمة."
- السخرية من شكل الحجاب أو عدم ارتدائه.
- رسائل غزلية تقلل من جدية الدور السياسي. "يسعد النسوان محلاهن"

العواقب: تحويل التركيز من الكفاءة إلى الشكل، الحد من حرية التعبير، ودفع النساء للانسحاب من الفضاء العام.

---

[1] يقصد المعلق أنه من يتحمل اللوم هو من يشجع المرشحة ويسايرها في طموحها السياسي – أُخذ النص كما هو من التعليق على الفيسبوك

[2] يقصد المعلق أنه من فال المرشحات أو مستقبلهن سينتهي في المطبخ ومن الأفضل لهن أن يقعدن في بيوتهن من البداية ولا يخضن التجربة – أُخذ النص كما هو من التعليق على الفيسبوك

4. الضغط الأسري والمجتمعي

التصنيف: ضغوط عائلية وقَبلية / رقابة جماعية

تتعرض النساء لضغوط من العائلة أو الشبكات القبلية للتخلي عن الترشح، أحيانًا من خلال التشهير العلني أو التهديد بالعزل الاجتماعي والمسّ بعلاقتهن أو مكانتهن في المجتمع.

أمثلة:

- تهديد بالحرمان من الميراث أو الطرد من العائلة.
- نقد علني من أقارب على وسائل التواصل.

العواقب: إجبار النساء على الاختيار بين الحياة السياسية والانتماء الأسري، ما يدفع الكثيرات للانسحاب تحت الضغط.

5. المضايقات الحزبية والأيديولوجية

التصنيف: رقابة على الهوية السياسية

تُستهدف النساء بسبب ما يتم تصوره من تناقضات بين صفاتهن الشخصية وأيديولوجيات الأحزاب التي ينتمين إليها، أو يُجري التهوين من شأنهن بناءً على افتراضات جندرية تُشكك في قيمتهن السياسية.

أمثلة:

- "شو عملتوا يا نسوان للبلد؟"
- انتقادات لملابسهن باعتبارها لا تتماشى مع هوية الحزب. "عرض أزياء مش انتخابات"

العواقب: تقويض المصداقية داخل الأطر الحزبية وتقليل الدعم من الزملاء.

6. التقليل من الكفاءة والمؤهلات

التصنيف: الاستهانة بكفاءة وخبرات المرشحات

يتم السخرية من شهادات النساء أو التشكيك في إنجازاتهن المهنية، ويعد هذا عنفاً قائماً على النوع الاجتماعي خاصة عندما لا يواجه الذكور مثل هذه المضايقات والسخرية.

أمثلة:

- الاستهزاء بدرجة فخرية أو جائزة مهنية.

العواقب: ترسيخ تصورات جندرية عن "عدم الكفاءة"، وتنفير النساء المؤهلات عن الترشح.

7. العنف النفسي والضغط للانسحاب

التصنيف: التلاعب العاطفي والتثبيط

تصريحات مثبطة، وممارسات نفسية تهدف إلى إنهاك النساء وإخراجهن من السباق الانتخابي.

أمثلة:

- "تقعد فدار احسن شو موديها عل مجلس النواب مهو كلو ضرب بل متكات وياريت في منهم فايدة"[3]
- "ما بتقدري تنافسي الكبار".

العواقب: القلق والإرهاق والانسحاب المبكر.

8. التمييز العرقي والمناطقي

التصنيف: إقصاء قائم على الهوية

يتم استبعاد النساء في الخطاب العام بناءً على الهوية العرقية أو الجغرافية أو القَبَلية، من خلال ادعاءات تفيد بأنهن "غير مناسبات ثقافيًا أو جغرافيًا" للترشح.

أمثلة:

- اتهامهن بمخالفة الأعراف القبلية "راحت هيبة البدو الا من رحم ربي"
- الزعم بأنهن لسن من أبناء المنطقة.

العواقب: تهميش النساء المنتميات إلى الأقليات، والحد من تمثيلهن السياسي، والحفاظ على أنظمة سياسية إقصائية.

9. استهداف السمعة عبر العائلة

التصنيف: مضايقات غير مباشرة واغتيال معنوي

تُستهدف سمعة أفراد العائلة بهدف النيل من المرشحة، من خلال التشهير والاتهام الأخلاقي بالوكالة.

أمثلة:

- منشورات مسيئة عن الزوج أو أحد الأقارب.

العواقب: توتر نفسي مضاعف، تعريض خصوصية الأسرة للخطر، ودفع المرأة لمغادرة الحياة العامة.

[3] يقصد المعلق أنه من الأفضل للمرشحة أن تبقى في بيتها لأن هناك حوادث شجار في مجلس النواب يتم التقاذف فيها بطفاية السجاير من ضمن أشياء أخرى – أخذ النص كما هو من التعليق على الفيسبوك

من يقف وراء العنف الرقمي – ومتى يكون؟

لم تنشأ الهجمات التي تعرضت لها المرشحات خلال الانتخابات البرلمانية الأردنية لعام 2024 من فراغ، بل جاءت من مصادر متعددة ومعرّفة، لكل منها دوافعها وأساليبها الخاصة.

أولًا، كان هناك الناخبون المحليون – مستخدمو فيسبوك العاديون، وغالبًا ما ينشرون بأسمائهم الحقيقية – وتعكس تعليقاتهم معتقدات ثقافية وأبوية متجذّرة. بالنسبة لكثير من هؤلاء، كان دخول المرأة إلى الفضاء العام استفزازًا بحد ذاته. لم تكن منشوراتهم نقدًا للبرامج أو السياسات، بل أحكامًا على الشخصية والمظهر والدور العائلي. عبارات مثل: "مكانها في البيت"، "ليش مش متزوجة؟"، و"عيب"، كانت تتكرر كثيرًا. لم تكن هذه نقاشات سياسية، بل عقوبات اجتماعية. وفي سياق انتخابي، تحوّلت إلى أدوات إقصاء.

علاوة على ذلك، كثيرًا ما تم تقييم المرشحات بناءً على مظهرهن الجسدي لا على أفكارهن أو سياساتهن. تراوحت التعليقات بين السخرية من ملابسهن إلى إطلاق ملاحظات غير لائقة أو جنسية، مثل: "خليها تركز على شكلها مش على السياسة" و"هاي انتخابات ولا مسابقة جمال؟."

ثم جاء أنصار الخصوم السياسيين. هؤلاء لم يكونوا مجرد معلقين عشوائيين، بل أطرافًا منخرطة في المنافسة الانتخابية نفسها. وبدلًا من الرد على البرامج أو الطروحات، لجؤوا إلى هجمات قائمة على النوع الاجتماعي – نشر شائعات كاذبة، التشكيك في المصداقية، واستهداف المؤيدين للمرشحة. وكان الهدف واضحًا: التشويه، والتشتيت، وزعزعة الاستقرار. لم تكن الكراهية ضد النساء مجرد تحيّز، بل أُستخدمت كسلاح انتخابي. وقد أثمرت هذه الاستراتيجية، ليس فقط في نزع الشرعية عن المرشحات، بل أيضًا في إيصال رسالة أوسع للمجتمع مفادها أن النساء لا مكان لهن في السياسة.

من اللافت أن بعض المرشحات واجهن ضغوطًا عائلية أو قبلية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، شملت محاولات لإقناعهن بالانسحاب أو التشكيك في قدرتهن على الفوز. فقد أفادت إحدى المرشحات من الكرك بأن أفرادًا من عائلتها نشروا تعليقات سلبية على الإنترنت، وهددوها بالتبرؤ منها إن واصلت حملتها الانتخابية. وبالمثل، أفادت مرشحة من الزرقاء بتلقّيها تعليقات تهدف إلى زعزعة ثقتها بنفسها والتقليل من فرصها في النجاح.

ومع ذلك، فإن أكثر أشكال الإساءة ضررًا كانت تلك التي جاءت من حملات منسّقة عبر الإنترنت. هذه الهجمات كانت الأصعب في التتبّع، لكنها الأشد أثرًا. فقد امتلأت أقسام التعليقات برسائل تشهير منسوخة، وحسابات وهمية، ومعلومات مضللة نُشرت بشكل مدروس في توقيتات استراتيجية. لم تكن هذه تعبيرات عفوية عن الغضب، بل كمائن رقمية. وكان يقف خلفها على الأرجح شبكات حسابات تابعة لمصالح قوية شعرت بالتهديد من احتمالية تقدم النساء في الساحة السياسية. لم تكن هذه الهجمات مجرد محاولات تشويش، بل كانت تهدف إلى محو المرشحات من الفضاء الرقمي بالكامل.

آلة العنف الرقمي: متى بلغت الذروة؟

ما جعل هذا العنف الرقمي أكثر خبثًا هو توقيته. لم يكن عشوائيًا، بل كان رد فعل محسوبًا وموجّهًا بدقة. فكلما ظهرت مرشحات في مناظرات تلفزيونية، كانت الإساءة تتصاعد بشكل فوري — خلال دقائق، وأحيانًا ثوانٍ. كانت الظهور العلني يُقابل بسيل من الكراهية. ولم تكن المواقف السياسية هي ما يُستهدف، بل طريقة الحديث، أو اللباس، أو الابتسامة. تحوّلت المناظرات إلى ساحة معركة ثقافية بقدر ما كانت أحداثًا سياسية، حيث حُكم على النساء بمظهرهن أكثر من مضمونهن.

في الأيام الخمسة الأخيرة قبل التصويت، بلغ حجم الإساءة ذروته. ولم تكن هذه الظاهرة حصرًا على الأردن، بل هي جزء من نمط عالمي. فكلما ارتفعت أهمية اللحظة السياسية، اشتدت الهجمات. ويهدف هذا التصعيد اللحظي إلى زعزعة الثقة، وتعطيل الزخم، وإسكات المرشحات في أكثر الأوقات حساسية، حين تكون أصواتهن في أمسّ الحاجة لأن تُسمع.

كما كانت الإساءة تشتدّ عقب اللحظات الإيجابية — كحصول المرشحة على دعم علني، أو نشر فيديو حملتها بشكل واسع، أو إلقاء خطاب نال استحسانًا. تحوّلت هذه اللحظات المفصلية إلى دوافع لردود فعل انتقامية. وبذلك، عوقبت النساء لا لفشلهن، بل لنجاحهن.

وهذا يكشف حقيقة أعمق: الفاعلون في الفضاء الرقمي لم يكونوا يعبّرون فقط عن مشاعر آنية، بل كانوا يمارسون دورًا في فرض الحدود. فعندما تكتسب النساء شرعية سياسية، كانت هناك جهود متعمدة لسحبها منهن.

الصورة الأوسع: العنف الرقمي كأداة سياسية

ما يتضح من هذه البيانات والشهادات هو نمط واضح ومقلق: لقد تم **تسليح العنف الرقمي** واستخدامه كأداة سياسية. لم يكن مجرد انفعالات عاطفية أو بقايا ثقافة تقليدية، بل كان امتدادًا استراتيجيًا للمعركة الانتخابية نفسها.

تحوّل الفضاء الرقمي إلى ساحة معركة انتخابية، حيث كانت الهجمات القائمة على النوع الاجتماعي مؤثّرة بقدر تأثير النقاشات السياسية. أصبحت الكراهية ضد النساء وسيلة لتضييق ميدان المنافسة — ليس عبر كسب المزيد من الأصوات، بل من خلال دفع الخصوم إلى الانسحاب قسرًا.

العديد من التعليقات كانت مصممة لتحريض النساء على الانسحاب من السباق الانتخابي؛ فقد أفادت عدة مرشحات بتلقّي تعليقات مثبّطة تهدف إلى إقناعهن بوقف حملاتهن. مرشحة من الدائرة الثانية في العاصمة ذكرت تعليقات مثل: "الانتخابات وجع راس" و"ما رح تقدري تنافسي الكبار". كما تلقت مرشحة أخرى من الزرقاء رسائل تستهدف النيل من معنوياتها والضغط عليها للانسحاب.

أثر العنف وشهادات المرشحات

برزت وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة رئيسية لممارسة العنف الانتخابي ضد النساء. فقد تعرضت المرشحات لحملات تشهير منظمة، شملت نشر شائعات كاذبة، والتنمر المباشر بشأن مظهرهن، أو الهجوم على خلفياتهن الاجتماعية. تقول إحدى المرشحات: "أنشأوا حسابات وهمية تنتحل شخصيتي، وراحوا ينشرون الأكاذيب ويخيفون متابعيني".

وقد وجدت الدراسة أن قلة من المرشحات فقط تمكنّ من الرد بفعالية على هذه التفاعلات السلبية، مما يبرز الحاجة الماسّة إلى تدريب متخصص في مواجهة التحرش الرقمي.

وتسلّط هذه التجارب الضوء على التحديات الجسيمة التي تواجهها النساء في العمل السياسي، حيث لا يُستهدفن فقط في قدراتهن السياسية، بل تمتد الهجمات لتطال حياتهن الشخصية والأسرية. تحتاج المرشحات إلى دعم مجتمعي أكبر، وإلى تشريعات تجرّم التحرش عبر الإنترنت، بالإضافة إلى حملات توعية تضمن حقهن في المشاركة السياسية على نحو عادل وآمن.

وقد أظهر الرصد أن التعليقات السلبية أثّرت بشكل ملحوظ على الحالة النفسية والمهنية للمرشحات، خصوصًا فيما يتعلق بإدارة حضورهن الرقمي، مثل مراقبة التعليقات والرد على الشائعات. وقد شكّل هذا العبء الإضافي عائقًا أمام تركيزهن الكامل على حملاتهن الانتخابية. تقول إحدى المرشحات: "لم تعد سياسة، بل أصبحت حربًا نفسية".

وفي حين اختارت بعض المرشحات الرد على الإساءة بشكل مباشر بهدف تصحيح المفاهيم والدفاع عن مواقفهن، فضّلت أخريات تجاهل أو حظر المستخدمين المسيئين لتجنّب المزيد من التصعيد. ومع ذلك، خلقت البيئة الرقمية السلبية والمستمرة مناخًا عدائيًا فاقم من الصعوبات التي تواجهها النساء في سياق انتخابي تنافسي أساسًا. وبهذا الصدد اشتكت إحدى المرشحات من المضايقات التي يجدنها حتى من المكون السياسي نفسه: "حتى أشخاص من نفس قائمتي الحزبية كانوا يقولون لي: 'أنتِ مجرد امرأة، وجودك ديكور فقط'".

إن تفاقم ظاهرة التحرش الرقمي أثناء الحملات الانتخابية يعكس توجهات مجتمعية أوسع تهدف إلى تقويض مشاركة النساء السياسية. ومواجهة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تشمل إصلاحًا قانونيًا، وتوعية مجتمعية، ودعمًا مؤسسيًا، بما يساهم في توفير فضاء رقمي آمن وشامل لجميع المرشحين والمرشحات. والتصدي لهذه التحديات بفعالية من شأنه أن يمكّن النساء من خوض العملية السياسية بثقة، بعيدًا عن الخوف من الترهيب أو التمييز.

العوامل البنيوية وراء العنف الرقمي

لم يُظهر الرصد اختلافات كبيرة في تجربة النساء مع العنف الرقمي على أساس الانتماء الحزبي أو المنطقة أو الخلفية الدينية، لكن برزت عوامل بنيوية مشتركة عبر جميع السياقات. فقد أصبح العنف الرقمي أداة لنزع الشرعية، يُستخدم لتقويض مكانة النساء كمشاركات سياسيات. وبدلًا من مناقشة الأفكار، ركّز المعتدون على التشكيك في شرعية وجود النساء أصلًا — من خلال تصويرهن كغير مؤهلات، أو غير أخلاقيات، أو لا علاقة لهن بالعمل العام. وبمهاجمة شخصياتهن، وخلفياتهن، بل وحتى مظهرهن، وجّه المعتدون الرقميون رسالة للمجتمع: "هؤلاء النساء لا مكان لهن في مواقع السلطة".

لكن الاستهداف لم يقتصر على المرشحات الفعليات فقط، بل شمل أيضًا من قد يترشحن في المستقبل. من خلال إغراق المجال العام بالتهديدات والسخرية والتشهير، أدّى العنف الرقمي دور "جرس إنذار" — حاجزًا استباقيًا يردع النساء عن التفكير أصلًا في خوض العمل السياسي. لقد كان أسلوبًا للإقصاء الوقائي، يعزز فكرة أن كلفة المشاركة السياسية أعلى من أن تحتملها النساء.

وكان لهذا الأسلوب هدف أوسع: الحفاظ على السيطرة الأبوية على شرعية التمثيل السياسي. فالانتخابات، في هذا السياق، لم تكن مجرد تنافس على البرامج أو الرؤى، بل كانت ساحة صراع حول "من يحق له أن يُمثّل". النساء اللواتي تحدّين الوضع القائم لم يُعاملن كمنافسات فحسب، بل كتهديدات لنظام ما زال يقدّم الولاء القبلي والسلطة الذكورية على الشمولية والعدالة في الحكم.

وقد كانت الهجمات أكثر ضراوة ضد النساء اللواتي ترشحن في الدائرة العامة، حيث غياب الانتماء القبلي جعلهن أكثر عرضة. فدون الحماية غير الرسمية التي توفّرها الشبكات المحلية — والتي غالبًا ما تحمي "أبناءها" من التشهير — وجدت هؤلاء المرشحات أنفسهن مكشوفات. كنّ أكثر حضورًا، لكن بأقل قدر من الحماية. وفي السياسة، فإن الظهور بدون حماية غالبًا ما يُعد عبئًا.

وزاد من هشاشتهن طبيعة حملاتهن الانتخابية. فالمرشحات اللواتي تحدّين الأعراف الاجتماعية — بقيادة قوائم انتخابية، أو الحديث علنًا عن العدالة الجندرية، أو رفض الرموز التقليدية كطريقة اللباس — واجهن أشد أشكال العنف الرقمي. لم تكن حملاتهن سياسية فقط؛ بل كانت رمزية. فقد مثّلن مستقبلًا مختلفًا، يُهدد البنى السلطوية المتجذّرة. لذا لم تكن الهجمات عليهن شخصية فحسب، بل كانت محاولات سياسية لإعادة فرض السيطرة.

وباختصار، أصبح العنف الرقمي خط الدفاع الأول لحراسة المجال السياسي في الأردن. لم يكن مجرد سلوك مسيء، بل شكلًا من أشكال القمع الاستراتيجي .وفهم هذه الديناميكيات أمر بالغ الأهمية. علينا أن نتجاوز إدانة العنف الرقمي باعتباره مجرد سلوك سيئ، ونتعامل معه على حقيقته :عقبة بنيوية أمام تحقيق المساواة الجندرية في الديمقراطية.

الخلاصة والتوصيات: من لرصد إلى الوقاية

لم تكن الهجمات على المرشحات عبر وسائل التواصل الاجتماعي مسألة شخصية فقط، بل كانت انعكاسًا واضحًا لأنظمة السيطرة البنيوية .فقد تجسّد التمييز الجندري الهيكلي ليس فقط من خلال المؤسسات، بل عبر المنصات الرقمية والخوارزميات وغرف الصدى الإلكترونية التي أعادت إنتاج العنف والتحيّز.

وفهم هذه الأنماط لا يُعد تمرينًا نظريًا، بل هو خطوة أساسية لبناء الحماية قبل انتخابات 2026 .فبدون تدخل جاد من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات التكنولوجيا، يخاطر الأردن بتكرار تجربة انتخابية تُقوّض فيها مشاركة النساء سياسيًا — لا بالرفض الصريح، بل بالإقصاء الرقمي المنهجي.

لحماية الفضاء الرقمي ونزاهة العملية الديمقراطية قبل انتخابات 2026 يمكن للجهات التالية القيام بما يلي:

1. الهيئة المستقلة للانتخاب

- توسيع التعريف القانوني للعنف الانتخابي ليشمل العنف الرقمي والتحرش عبر الإنترنت.
- إنشاء آليات شكاوى وإنصاف متخصصة للمرشحات المتضررات من الإساءة الرقمية.

2. الأحزاب السياسية

- توفير تدريبات في السلامة الرقمية ومواجهة العنف الرقمي من نواحي تقنية ونفسية وقانونية، والاستجابة للأزمات ضمن برامج إعداد المرشحين.
- اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الأعضاء المنخرطين في أو المتواطئين مع حملات الإساءة.

3. منظمات المجتمع المدني والإعلام

- إطلاق حملات مضادة للخطاب العنيف وحملات تضامن لدعم النساء في السياسة.
- تعزيز التغطية الإعلامية الأخلاقية والعادلة للمرشحات.
- تدريب الشباب والنشطاء على رصد خطاب الكراهية الرقمي ومكافحته.

4. شركات التكنولوجيا

- تحسين أدوات التبليغ عن المحتوى المسيء باللغة العربية.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية لرصد وتفكيك الحملات المنسقة.

إن العنف الرقمي الذي واجهته النساء في انتخابات 2024 لا يمكن تبريره باعتباره "ضريبة المشاركة السياسية". بل هو عقبة منهجية أمام التمثيل السياسي العادل، ويجب التعامل معه بهذه الجدية .ومع اقتراب انتخابات 2026، فإن الوقت للتحرك هو الآن .إن إسكات النساء بنقرة زر أمر سهل. أما حماية أصواتهن، فهي مهمة أصعب — لكنها ضرورية، إن أردنا لديمقراطيتنا أن تكون حقيقية، شاملة، وعادلة.